مراسل «المجتمع» في الضفة الغربية

دعوات للإفراج عن مصطفى صبري وسط تجاهل السلطة الفلسطينية

عبّرت جهات حقوقية وصحفية وذوو الزميل الصحفي مصطفى صبري - المعتقل لدى جهاز الأمن الوقائي في «قلقيلية» - عن استيائهم، لعدم تنفيذ «الوقائي» للقرار الصادر عن محكمة العدل العليا الفلسطينية، والقاضي بالإفراج عن «صبري» منذ نحو ستة أسابيع.

غزة: وسام عفيفة

ويقبع صبري - وهو مراسل «المجتمع» في الضفة الغربية - في سجون السلطة منذ ٢٢ أبريل الماضي، تعرّض خلالها للتعذيب الشديد، وأخذت حالته الصحية في التدهور.. وصدر قرار المحكمة العليا قبل نحو أربعين يوماً، لكن جهاز الأمن الوقائي الذي يعتقله رفض الالتزام بالقرار، وأصرّ على إبقائه قيد الاعتقال.

وطالب المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان وزارة الداخلية في حكومة «رام الله» بإلزام جهاز الأمن الوقائي بالالتزام بقرار المحكمة، وقال في بيان له: «إن الصحفي «صبري» مواطن مدني، وليس من اختصاص النيابة العسكرية إصدار أمر باحتجازه»، موضحاً أن «جهاز الأمن الوقائي ليس فوق القانون».

وأكد المركز ضرورة توفير الحماية للصحفيين ووسائل الإعلام، ومنع الاعتداء عليهم، واتخاذ تدابير لتمكينهم من أداء عملهم بحرية، وذلك تأكيداً للحق في حرية التعبير والحريات الصحفية.

وجاء في نص القرار الصادر عن المحكمة: «بالتدقيق في أوراق الدعوى والبيانات المقدمة فيها، نجد أن المستدعى مواطن مدني، وهو موقوف من قِبَل رئيس هيئة القضاء العسكري (في الضفة الغربية) بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٢٢م، ونجد أنه لم يتم عرضه على النيابة العامة خلال مدة ٢٤ ساعة عملاً بأحكام المادة (٣٤) من قانون الإجراءات الجزائية رقم (٣) لسنة ٢٠٠١م، التي تختص دون غيرها بالتحقيق في الجرائم والتصرف تبعاً ووفقاً لأحكام المادة (٥٥) من قانون الإجراءات الجزائية المذكورة، في حين نجد أن توقيفه تم من قِبَل رئيس هيئة القضاء العسكري، وهذا الأمر يخرج عن نطاق اختصاص وولاية المحاكم العسكرية».



وأضاف القرار: «إن قرار هيئة القضاء العسكري بتوقيف المستدعى يشكل غصباً للسلطة، ويمس أيضاً بحرية المستدعى الشخصية التي كفلها القانون الأساسي ونص عليها في المادتين (١١) و(١٢)».

استمرار التحقيق!

وتتهم زوجة «صبري» جهاز الأمن الوقائي في الضفة الغربية بالاستمرار في التحقيق مع زوجها، قائلة: «إننا ممنوعون من زيارته، وذوو المعتقلين ينقلون عنهم تأكيدهم أنهم لا يرون صبري خلال «الفورة»، وهذا ما يدل على أنه لا يزال يقبع في غرف التحقيق».

وتنتقد الزوجة نقابة الصحفيين والمؤسسات الحقوقية في الضفة الغربية لعدم اكتراثها باعتقال زوجها، واصفة إياها «بالهزيلة». وأكدت أنهم حاولوا مراراً الحديث مع المؤسسات الحقوقية والصحفية من أجل العمل على الإفراج عن زوجها، لكنهم يفاجؤون بالرد: «إن المسألة أمنية وليس باستطاعتنا الحديث فيها».

يشار إلى أن مصطفى صبري عضو منتخَب بالمجلس البلدي في قلقيلية عن حركة «حماس»، وقد اعتُقل مرات عدة في السابق، كان آخرها - قبل اعتقاله الحالي - يوم ٢٠٠٨/٧/٣١م؛ حيث اعتقله جهاز المخابرات العامة الفلسطينية في مدينة قلقيلية، ثم جرى توقيفه لدى الجهاز المذكور على ذمة النيابة العسكرية بتاريخ ٢٠٠٨/٨/١٣م، علماً بأنه مواطن مدني.

وفي ٢٠٠٨/٩/١٠م أصدرت المحكمة العليا الفلسطينية في القضية رقم (٢٠٠٨/٢٢٩) قراراً بالإفراج الفوري عنه، إلا أن القرار لم يُنفذ إلا بعد فترة من تاريخ صدوره.

ومن جانبها، أدانت «كتلة الصحفي الفلسطيني» بأشد العبارات رفض جهاز الأمن الوقائي الإفراج عن «صبري»، مشيرة إلى خطورة هذا الإجراء على الحريات الإعلامية، وأن ممارسات الأجهزة الأمنية بحق الصحفيين الفلسطينيين تقتل أية فرصة للمصالحة، وتقضي على إمكانية إنجاح الاتفاق المرتقب، وطالبت الكتلة مختلف الجهات الحقوقية والمؤسسات الإعلامية الدولية بالتدخل لوضع حد لهذا الانتهاك الصارخ لحقوق الصحفيين في الضفة الغربية، دون رادع قانوني أو وطني أو أخلاقي.■

عائلته: لا يزال يخضع للتحقيق منذ أكثر من شهرين.. وجهاز الأمن الوقائي منعنا من زيارته

مركز حقوقي: «الوقائي» ليس فوق القانون.. ونطالب بإلزامه تنفيذ قرار المحكمة العليا بالإفراج عنه

